

## اقتصاد

عندما تكون المساواة ظالمة.. (١٠٨٠٠) ل.س لتسوية أنواع الموبايلات كافة للأفراد!

## عويش لـ«الوطن»: وحدنا الرسم لجميع أنواع الأجهزة لتجنب الأخطاء عند فرزها

عبد الهادي شباط

كشف المدير العام لهيئة الناظمة للاتصالات إيباء عويش لـ«الوطن» أن تحديد قيمة التسوية على الأجهزة الخليوية بـ١٠ آلاف ليرة للأفراد جاء وفق معادلة مسك العصا من الوسط حيث أن المساواة يحكمها عاملان الأول أن وزارة الاتصالات لا تريد رفع قيمة التسوية على الأجهزة نظراً لحال المواطن المعيشية وعدم لجوء البعض إلى طرق ملتوية وغير قانونية للتهرب من قيمة التسوية وهو ما يعرض أصحاب هذه الأجهزة إلى سحب بياناتهم المخزنة على الأجهزة وربما استخدامها وخاصة أن معظم البيانات على أجهزة الهاتف الخليوية شخصية ولا يجوز سرقتها ونشرها أو استخدامها إلا من صاحب الجهاز نفسه.

أما العامل الثاني الذي راعته الوزارة عند تحديد قيمة التصريح على الجهاز هو عدم تشجيع إدخال أجهزة الخليوية عبر التهريب والطرق غير الشرعية. وبالتنقل مع المدير العام إلى نقطة توحيد قيمة التصريح لجميع الأجهزة وعدم ربط قيمة التصريح بنوع الجهاز ومنه أوضح أنه تم اعتماد قيمة واحد مختلف الأجهزة الخليوية بغض النظر عن نمطها ونوعها ولا تجنب احتمالية الوقوع في أخطاء عند فرز الأجهزة وتصنيفها ثم تحميل رسوم خاطئة لأصحاب هذه الأجهزة أي أن الأمر يرتبط بالتجانس التقني وتقليل حجم المشكلات والأخطاء في تنفيذ عمليات التصريح.

وعن الألية التي تنوي الحكومة استخدامها خلال استثناء قيمة التصريح باستخدام الوسائل الإلكترونية أوضح عويش



مسكنا العصا من الوسط بحيث لا نرفع قيمة التصريح ولا نشجع على التهريب

الأجهزة المستخدمة على الشبكة قبل ٢٠١٦/٦/٢٣ غير مطابقة بالتصريح

مبيناً أن مراكز شركات الاتصال الخليوية العاملة ستخصص أجهزة ساسوب لتسهيل عمليات التصريح للمواطنين وتسريعها. وبالعودة مع المدير العام إلى الغاية والأصل في تنفيذ عمليات التصريح على هذه الأجهزة أكد أن الأجهزة الخليوية الهزيلة أو غير نظامية تدخل إلى البلد بكميات كبيرة ومن ثم هناك شقان الأول أن هذه الأجهزة لا يتم استثناء الرسوم الجمركية عنها، والشق الثاني الذي هو من اهتمام وزارة الاتصالات حيث إن هذه الأجهزة الهزيلة والداخلية بطرق غير نظامية لا تخضع لإجراءات اعتماد الأنواع والهدف من هذه الإجراءات هو

أنها ستكون عبر تشريع الشريحة بقيمة رسم التصريح (١٠) آلاف ليرة وإرسالها عبر رسالة خاصة وذلك بهدف تخفيف الضغط على المنافذ والمراكز المختصة لاستقبال حالات التصريح وهنا كان لا بد من تذكير المدير أنه في هذه الحالة سيكون على المواطن شحن الشريحة بأكثر من (١٠) آلاف ليرة حتى يمكنه تحويل المبلغ (١٠) آلاف ليرة كاملة فيبن أنه لن يكون هناك رسوم مكررة أو ضريبة مضاعفة وأن المواطن لن يتحمل بالنهاية إلا المبلغ المقرر دون أي زيادات باستثناء ٨٠٠ ليرة التي تمثل الأجر التي تتقاضاها الشركات المشغلة للهاتف النقال مقابل القيام بعملية التصريح.

وهو وقت كافٍ للمواطن لتسديد ذلك

بالطريقة التي تناسبه علماً أنه من ١٢/١ الشهر القادم سوف تكون الأولوية للأجهزة التي دخلت حديثاً على الشبكة حيث سيتم إخبار أصحابها عبر الرسائل مباشرة لإجراء التصريح عنها على حين سيتم مع باقي الأجهزة ضمن فئات حيث سيتم تقسيم إجمالي هذه الأجهزة إلى فئات حسب زمن دخولها إلى الشبكة وعملها وترتيبها وفق ذلك والبدء بالتصريح للفئات الأقدم على الشبكة مع تأكيده أن كل الأجهزة التي استخدمت على الشبكة قبل تاريخ ٢٠١٦/٦/٢٣ غير مطابقتين أصحابها بالتصريح عليها ولن يتم توقيعها على الشبكة وهي مستمرة في العمل من دون أي مشكلة.

وأشار إلى أنه سيكون هناك مئات الآلاف من الأجهزة الخليوية دخلت بطرق غير نظامية وتحتاج إلى تصريح سيتم استقبالها ضمن خدمة التصريح للأفراد في مراكز الخدمة لدى الشركات المشغلة للهاتف النقال، حيث عناصر مديرية على العملية، إضافة إلى قنوات التسديد الإلكتروني وأنه سيتم نشر كل التعليمات بشكل واضح على موقع وزارة الاتصالات والتفانعة. مع تأكيده عدم لجوء البعض إلى بعض المحال التي تقدم خدمات لا يجوز تقديمها لتغيير رقم المعرف الخاص بالجهاز بحيث يعمل على الشبكة ويكون عبر إعطائه رقماً من أرقام الأجهزة النظامية وأنه من الناحية التقنية لا يمكن منع هذه الظاهرة بسهولة ولكن نسعى الوزارة عبر العلاقة الواضحة والتفانعة مع المواطن إلى الحد من هذه الظاهرة وإنهائها وأن العلاقة مع المواطن ليست بالقسرية كما يجري مع المهربين الذي لا تسامح معهم.

## ٢٠ مليون ليرة فقط تسويات التجار على أجهزة الخليوية المهربة أغلبها في دمشق!

محمد راكان مصطفى

مناقشة إطلاق خدمة التصريح عن الأجهزة الخليوية، وإطلاق المنظومة الشريحة سريعة واحدة لتسوية للمديرية العامة للجمارك استكمال عملية فرز طرازات الأجهزة المختلفة وربطها بالشرطة الجمركية الموافقة، على اعتبار أنه عمل يدوي من اختصاص المديرية العامة للجمارك ويحتاج إلى وقت ودقة وتحقق. علماً بأنه جرى إعداد البرمجيات وقواعد البيانات بحيث تدعم تعدد الشرائح، وتقرر في الاجتماع أن يتم تحديد تاريخاً للبدء ٢٠١٦/١٢/١ وتعتبر من الأجهزة المشمولة بالإعفاء لكونه تم التصريح عنها خلال فترة الإعفاء الواردة في القانون.

وبين عسكر أن التسويات على الأجهزة الملوكمة من الأفراد لا علاقة لإدارة الجمارك في موضوع التسوية من قريب أو من بعيد وهو من اختصاص الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات، وذلك بناء على اجتماع وزير الاتصالات والتفانعة على الظهير ووزير المالية مأمون حمدان بحضور الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات الذي تم خلاله

مناقشة إطلاق خدمة التصريح عن الأجهزة الخليوية، وإطلاق المنظومة الشريحة سريعة واحدة لتسوية للمديرية العامة للجمارك استكمال عملية فرز طرازات الأجهزة المختلفة وربطها بالشرطة الجمركية الموافقة، على اعتبار أنه عمل يدوي من اختصاص المديرية العامة للجمارك ويحتاج إلى وقت ودقة وتحقق. علماً بأنه جرى إعداد البرمجيات وقواعد البيانات بحيث تدعم تعدد الشرائح، وتقرر في الاجتماع أن يتم تحديد تاريخاً للبدء ٢٠١٦/١٢/١ وتعتبر من الأجهزة المشمولة بالإعفاء لكونه تم التصريح عنها خلال فترة الإعفاء الواردة في القانون.

وبين عسكر أن التسويات على الأجهزة الملوكمة من الأفراد لا علاقة لإدارة الجمارك في موضوع التسوية من قريب أو من بعيد وهو من اختصاص الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات، وذلك بناء على اجتماع وزير الاتصالات والتفانعة على الظهير ووزير المالية مأمون حمدان بحضور الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات الذي تم خلاله

## اعترافات «كهربائية» حتى نهاية تشرين الأول؛

## السوريون خسروا ٥٦٪ من الكهرباء المخطط توليدها هذا العام

الوطن

بلغ الدعم المقدم لوزارة الكهرباء في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١٧ ما قيمته ٤٧١ مليار ليرة سورية، علماً أن هذا الدعم سوف يكون مرجحاً تحت بند العجز في الموازنة التقديرية للمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء، على حين بلغ الدعم المقدم في موازنة عام ٢٠١٦ نحو ٣٢٦ مليار ليرة سورية. وحسب خطة الوزارة موازنة عام ٢٠١٧ (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فإن كمية الطاقة الكهربائية المخطط إنتاجها في محطات توليد الكهرباء نحو ٢١ مليار كيلو واط ساعي، وكمية الطاقة المخطط إنتاجها في محطات التوليد التابعة لمؤسسة التوليد للعام ٢٠١٦ نحو ٢٤ مليار كيلو واط ساعي على حين بلغت كمية الطاقة الكهربائية المنتجة لغاية الشهر العاشر نحو ١٣ مليار كيلو واط ساعي ونسبته تنفيذ ٤٤٪ من الخطة (أي ٥٦٪ من الطاقة الكهربائية المخططة لم تنتج) حتى نهاية الشهر العاشر، وبلغت قيمة العقود (الخامات الرئيسية) في الموازنة التقديرية للمؤسسة العامة لتوليد الكهرباء لعام ٢٠١٧ مبلغاً قدره ٥٧٥ مليار ليرة سورية حيث قدرت كمية القبول المخطط استهلاكها ١٣٧٧ ألف طن قيمتها ٢٢٠ مليار ليرة وفق احتساب سعر طن الفيول ١٦٠ ألف ليرة وسطياً، على حين بلغت الكمية المخطط استهلاكها من الغاز نحو ٣٣٥١ مليون متر مكعب قيمتها ٣٣٣ مليار ليرة وتم احتساب قيمة سعر المتر المكعب من الغاز ١٠٥٠٢١ ليرات سورية و١٨٠ ليرة للمازوت، والذي بلغت القيمة المخطط استهلاكها ١٠٠٥٢٧ مليون لترت قيمتها ١٨٠ مليار ليرة، ومن المتوقع أن تبلغ الطاقة المعدة على الاستهلاك على شبكة النقل للعام ٢٠١٧ نحو ٢٢ مليار كيلو واط ساعي بعد حذف الاستهلاك الذاتي والخاص في محطات مؤسسة التوليد ومؤسسة سد الفرات ومحطات وزارة النفط حيث تبلغ

نسبة مساهمة محطات التوليد التابعة للوزارة في تلبية الطلب على الكهرباء نحو ٩٣٪. وبلغت الاعتمادات المخصصة للخطة الاستثمارية للوزارة ٤٤٠٠ مليار ليرة سورية خصص منها مؤسسة التوليد ١٢ مليار ليرة ومؤسسة النقل ١٧٠٥ مليار ليرة ومؤسسة التوزيع ١٥ مليار ليرة، وأن توزيع الاعتماد المخصص لدى الجهات التابعة للوزارة حسب الأولويات التي تبدأ بضرورة استكمال تنفيذ المشاريع الفيول بها وتنفيذ مشاريع جديدة في مجال توليد ورفع ونوعية شبكات النقل والتوزيع إضافة إلى متابعة مشاريع الطاقة المتجددة ومن ثم تنفيذ مشاريع ريادية لتطبيقات الطاقة المتجددة كضخ المياه باستخدام الالوان الكهروضوئية وتركيب لوائف كهروضوئية على أسطح المدارس والمباني الحكومية. أظهر التقرير الصادر عن وزارة الكهرباء حول التتبع التنفيذي للخطة الاستثمارية للعام ٢٠١٦ لغاية ١٠/١٠/٢٠١٦ أن إجمالي اعتمادات الخطة الاستثمارية



للوزارة قد بلغت ٣٠ مليار ليرة. وبين التقرير أنه من المتوقع أن تصل نسبة الإنفاق بالموارد المحلية في نهاية العام إلى ٩٥٪ في مؤسسة النقل. وكشف التقرير أن من المتوقع أن يوجد عجز بالموارد الخارجية في اعتمادات مؤسسة النقل بحوالي ٨ مليارات ليرة في حال تم استكمال توريد مواد العقود الممولة من خط التسهيلات الائتماني الإيراني حول موضوع تجهيزات لمحطات التحويل ومن المتوقع أن تكون نسبة الإنفاق في مؤسسة التوزيع ١٠٠٪ في نهاية العام الحالي، وذكر التقرير أن نسبة الإنفاق المالي في المركز الوطني لبحوث الطاقة قد بلغت لنهاية شهر أيلول نحو ١٦٪ ونتيجة تسديد قيم عقود وأعمال منقذة ارتفعت نسبة الإنفاق إلى ٦١٪ لنهاية شهر تشرين الأول وتوجد عقود موقعة واجبة الدفع خلال أقل من شهر من تاريخه بقيمة ٥,٧ ملايين ليرة ومن ثم ترتفع نسبة الإنفاق إلى ٦٦٪. وقد تم الترتيب بتنفيذ الخطة الاستثمارية للعام ٢٠١٦ لإدارة المركزية بغرض ضغط الإنفاق وترتيب الأولويات.

## الحكومة في جلستها الأسبوعية؛

## بنك للخدمات الحكومية.. ومراكز لخدمة المواطن في الأرياف منح وثيقة استشهاد للعسكريين وقوى الأمن الداخلي المتوفين لنفاهم إصاباتهم

الوطن

بتشكيل فريق عمل لإحداث «بنك الخدمات الحكومية» بهدف تطوير مشروع الدفع الإلكتروني والسير فيه بالاتجاه الصحيح نحو إنجاز الحكومة الإلكترونية، لرفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في جميع الجوانب ويسر وسهولة. وكلف المجلس وزارة الإدارة المحلية والبيئة بتشكيل فريق عمل لمراجعة أداء مجالس الإدارة المحلية في المحافظات لتعمل وفق النظرة الاقتصادية والاستثمارية بما يضمن تحقيق نقلة في عمل هذه المجالس والوصول إلى الغاية المرجوة من تشكيلها بهدف خدمة المواطن والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة له في جميع القطاعات. وطلب المجلس من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي التوسع بالمراكز وضمان تقديمها الخدمة بأبسط الإجراءات وبما يوفر المال والوقت والجهد على المواطن. كذلك الأمر كلف مجلس الوزراء وزارة الاتصالات والتفانعة

تأمين واقع الأسر الريفية. وتوقف المجلس حول واقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتحديتات التي تعانها مثل تسرب الكوادر وضرورة تفجير المؤسسات التابعة للوزارة لتقوم بدورها بفاعلية أكبر وخاصة مؤسسة المعارض والأسواق للمناطق الحرة. وطلب المجلس من وزارة الإعلام ومراجعة واقع الإنتاج الإعلامي والبرامج في الإعلام العام والخاص بما يقدم رسالة بناءة على المستوى الوطني. وقرر المجلس إعادة النظر بأسعار شراء مادة التبغ من الفلاحين بما يساهم بتحقيق استقرار هذه الزراعة وزيادة الجدوى الاقتصادية منها. وكلف المجلس وزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك والعدل بتقييم استثمارات الأملاك العائدة للمؤسسة العامة للخزن والتسويق من قبل القطاع الخاص بهدف إعادة النظر فيها.

وافق مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس على مشروع قانون «منح وثيقة استشهاد للعسكريين وعناصر قوى الأمن الداخلي المصابين» الذين توفوا نتيجة تفاقم إصاباتهم بعد انتهاء خدمتهم وذلك تمهيداً لاستكمال إجراءات صدورهم. ويأتي مشروع القانون نتيجة عم لحظ القوانين السابقة معاملة حالة تقادم الإصابة المؤدية إلى الوفاة بعد انتهاء الخدمة كعلاقة سببية رئيسية ومباشرة. وحدد مجلس الوزراء دور كل وزارة فيما يخص إطلاق مراكز خدمة المواطن في المناطق الريفية بأقل التكاليف وضمن التجهيزات المشغولة لتأمين المستلزمات اللوجستية اللازمة لإنجاح هذه المراكز وضمان تقديمها الخدمة بأبسط الإجراءات وبما يوفر المال والوقت والجهد على المواطن. كذلك الأمر كلف مجلس الوزراء وزارة الاتصالات والتفانعة

## أقرض ٣٠ ألف موظف ٧,٦ مليارات ليرة

## مدير «التسليف» لـ«الوطن»: استئناف القروض خفض السيولة ١٢,٨٪

محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام مصرف التسليف الشعبي محمد حمزة لـ«الوطن» أن المصرف منح وحتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي ٣٠٢٥٦ قرصاً لمحدودي الدخل بقيمة تجاوزت ٧,٦ مليارات ليرة سورية.

وأشار حمزة إلى أن المصرف قام اعتباراً من بداية شهر تشرين الأول من العام الحالي برفع سقف قروض الدخل المحدود إلى ٥٠٠ ألف ليرة سورية بدلاً من ٣٠٠ ألف، وذلك استناداً إلى قرار مجلس النقد والتسليف ووافقة رئاسة مجلس الوزراء. وتم منح ٥٩٣٥ قرصاً بمبلغ تجاوز ٢,٨ مليار ليرة سورية خلال شهر تشرين الأول من العام الحالي، وذلك عبر الفروع المانحة للقروض لدى المصرف والبالغة ٢٤ فرعاً.

وبين حمزة أن وداغ المصرف حتى نهاية شهر أيلول بلغت ٨٥,٢ ملياراً ليرة سورية، مقارنة مع وداغ المصرف للفترة نفسها من العام الماضي والتي بلغت ٨٣,١ مليار ليرة سورية،



بنسبة زيادة ٢,٤٨٪، ما يدل على ثقة المودعين بالمصرف، على حين بلغت التوظيفات حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي ١٢,٧ مليار مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي والتي بلغت ٧,٨ مليارات ليرة سورية، بنسبة زيادة ٦١,٦٢٪، موضحاً أن زيادة التوظيفات يعود إلى استئناف المصرف منح قروض الدخل المحدود اعتباراً من بداية كانون الأول لعام ٢٠١٥. وأوضح حمزة أن حصيلة شهدات

إضافة إلى ثقة ما لقي الشهادات بالمصرف. وبين مدير عام مصرف التسليف أن سيولة المصرف حتى نهاية شهر أيلول من العام الحالي وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨ م/ن/٤ لعام ٢٠٠٩ بلغت ٦٩,٨١٪ مقارنة بسيولة المصرف للفترة نفسها من العام الماضي والتي بلغت ٨٢,٢٠٪ بنسبة انخفاض ١٢,٨٪، معللاً انخفاض السيولة إلى قيام المصرف باستئناف منح قروض الدخل المحدود، مع تأكيده أن سيولة المصرف لا زالت تتجاوز النسبة المحددة بالقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف وبنسبة كبيرة. كما علمت «الوطن» أن مصرف التسليف الشعبي انتهى من إعداد التعليمات التنفيذية وضوابط منح قرض الدخل المحدود للعسكريين والتي لا تختلف عن التعليمات الخاصة بالعمالين المدنيين ومن المتوقع بدء المصرف بمنح القروض للعسكريين الراغبين خلال أيام.

## تضرر ١٥ ورشة ذهب حلبية بفعل الإرهاب

## رئيس جمعية الصاعغة في حلب لـ«الوطن»: شروط نقل الذهب إلى القامشلي خاطئة

علي محمود سليمان

إلى جمعية دمشق أو حلب، متسائلاً: «كيف تكون الجمعيات مؤتمنة على الذهب السوري من ناحية العيارات والمعايير، ولا تكون مؤتمنة على نقله بين المحافظات؟». لهذا يجب أن تتكفل الجمعية وحدها بالإشراف على عمليات النقل وأن يكون التوقيت حراً وعلى مدار الأسبوع». موضحاً أنه منذ صدور القرار لم تتمكن جمعية الذهب في حلب من شحن ١١ كيلو غرام من الذهب إلى دمشق ومنها عبر مطار دمشق الدولي إلى القامشلي.

وكشف موصلي عن تضرر نحو ١٥ ورشة لصياغة الذهب نتيجة عمليات القصف العشوائي التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة على مدينة حلب، منها ورشات دمرت بشكل كامل وقسم آخر تضرر بشكل جزئي، موضحاً أنه يوجد في حلب خمسون ورشة ذهب عاملة بالصياغة وصك المجوهرات والليرات والأونصات الذهبية، بعدد عمال يتراوح ما بين خمسة إلى عشرة عمال، ويعد عمليات القصف من الإرهابيين انخفض عددها إلى نحو ٣٥ ورشة، مضيفاً بأن حركة المبيع تبلغ نحو ٢ كيلو غرام ذهب يومياً في أسواق حلب.

رأى رئيس جمعية الصاعغة في حلب عبود موصلي أن الشروط الموضوعية لنقل الذهب إلى القامشلي، هي شروط خاطئة، مبيناً في تصريح لـ«الوطن» أن قرار نقل الذهب إلى القامشلي الذي صدر مؤخراً بالاتفاق بين مصرف سورية المركزي وجمعية الصاعغة في دمشق، لم يؤخذ برأي باقي الجمعيات كونه لا يوجد لديهم لجنة مركزية، ولذلك تمت دعوة جمعية دمشق وحدها، حيث حددت عملية النقل بيوم واحد في الأسبوع من الساعة ١١ صباحاً وحتى الساعة ٢ ظهراً، لكي توجد لجنة هيئة الطاقة الذرية، وبهذا الشكل يضعون عراقيل لنقل الذهب، فإذا تأخر التاجر نصف ساعة من الموعد سيضطر للانتظار لأسبوع آخر وهو ما يضر بحركة النقل والبيع.

وبين موصلي أنه يفترض أن يكون النقل حراً من دون وضع قيود للتوقيت، على أن يكون على عاتق جمعية الذهب في القامشلي الإشراف على عمليات نقل الذهب الكسر والقيام بفحصه وتسجيل بياناته وعياريته وتعبئته وختمه بالشمع الأحمر وإرساله